



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

أثر الفساد على أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي

إعداد: عبير غيث

تحرير: شريف عبد الحميد



مقدمة

لا يعتبر الفساد ظاهرة جديدة في العالم، ولم ينشأ في الماضي القريب، بل تعود جذوره إلى عقود وقرون خلت، فالقضية التي تشغل بال العالم اليوم لا تقتصر على وجود الفساد أو عدمه في الحياة اليومية، بل على حجم ذلك الوجود واستشراءه وأنماطه وسبل مكافحته. ولا تقتصر أيضاً على مجتمع دون آخر أو على دولة دون أخرى، فالفساد لا يفرق بين دولة غنية وأخرى فقيرة فأثاره المدمرة تنعكس على مختلف الأصعدة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وإن كانت تتأثر به الطبقات والشرائح الفقيرة والمهمشة أكثر من غيرها.

وتشكل ظاهرة الفساد وباء ضار يقوض سيادة القانون ويعيق قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية لشعبها، فيعرقل مشاريع التنمية وينتهك حقوق الإنسان وتزدهر في ظله الجريمة والإرهاب، مما يؤدي إلى تدهور مستوى حياة الإنسان ويجلب عدم الاستقرار وانعدام الأمن وتفشي الظلم. لقد أدركت دول العالم المخاطر الجسيمة الناتجة عن الفساد باعتباره جريمة خطيرة تقوض حكم القانون وتعيق التنمية وتنتشر الفقر والجهل وتحول دون وصول الحقوق لأصحابها.

وباستقراء حقوق الإنسان الأساسية الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نجد أن الفساد مثال صارخ وواضح لانتهاكات تلك الحقوق الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا يمكن انجاح جهود حماية حقوق الإنسان وحرياته وإيقاف انتهاكاتهما إلا بإيقاف طوفان الفساد، وستحقق مكافحة الفساد أوطان تحمي الإنسان وتحافظ على كرامته الإنسانية الذي ينهشها الفساد بلا رحمة. ومن هذا المنطلق يحتفل العالم في اليوم التاسع من ديسمبر باليوم الدولي لمكافحة الفساد ليحشد العالم نحو هدف مكافحة الفساد الذي يلتهم الأوطان ويدمر الحضارات والدول مثل السرطان أن لم يتم مكافحته بسرعة سيتفشى وينتشر ويصعب استئصاله إلا بتمن باهظ جداً وخاصة أن الفساد ينتهك كافة الحقوق بلا استثناء.

إن الفساد بمعناه الواسع له تأثير كبير على حقوق الإنسان فهو يقوضها وينتهكها لأنه يشكل عقبة تمنع التمتع بها، وقد سعت أجهزة منظمة الأمم المتحدة المعنية بشؤون حقوق الإنسان على دراسة العلاقة المتبادلة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، فقد تبنت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة قرارات في هذا المجال، إذ أكد القرار رقم ٢/٢٠٠٢ في ٩ أغسطس عام ٢٠٠٢ على إدانة الفساد وتقديم من يقترف أفعال الفساد الى العدالة الدولية إذا ما أفلت من العدالة الوطنية.

ويتفق الباحثون على أن الفساد امتد عبر الزمن وله امتداداته ليشمل كافة دول العالم دون استثناء، ولكن التطور الأهم هو التنامي غير المسبوق لأوجه الفساد وانعكاساته على التمتع بحقوق الانسان وقدرة الدول والحكومات على الأعمال الكامل لهذه الحقوق والتي أصبحت مثار اهتمام الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية التي أخذت على عاتقها رصد الظاهرة في كل دول العالم.

ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذا فاقتناعا منها بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضا الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دورا فعالا في هذا المجال. وتأكيداً منها على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية اتفقت الدول العربية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ من خلال جامعة الدول العربية على وضع إطار تعاوني لمكافحة الفساد، وهو الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تمثل الإضافة العربية إلى مجموعة الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد.

ومن ثم؛ تسعى هذه الورقة إلى بحث أثر الفساد على الأعمال الكامل لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، وذلك من خلال تناول الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الدول العربية، بالإضافة إلى مؤشرات مكافحة الفساد، والعلاقة بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية.

الإطار القانوني لمكافحة الفساد

حظيت ظاهرة الفساد باهتمام الباحثين والأكاديميين في مختلف دول العالم وبدأ الكثير من دول العالم بتكريس جهودها من خلال تأسيس هيئات ومنظمات محلية ودولية مختصة في مكافحة الفساد، وبدأت بوضع الاستراتيجيات والسياسات التي تعمل على تقديم حلول لهذه المشكلة وتقلل من أثارها وتحد من انعكاساتها ومن بين هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية، منظمة UNDP والمكتب المعني لمكافحة المخدرات للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

كل هذه المنظمات بدأت بوضع تعاريف للفساد لأجل جمع الرؤى حول مصطلح الفساد. إلا أنه ومع اختلاف الرؤى حول تعريف الفساد فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها لا تحتوي على تعريف للفساد، وجاء الغرض منها على وجه التحديد هو ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأكثر فعالية، وترويج ودعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد. وبالتالي اتجهت المنظمات المعنية بمكافحة الفساد الى وضع مؤشرات وسياسات وخطط من أجل قياس حجم الفساد في مختلف دول العالم ووضع الحلول المناسبة التي تتلاءم مع بيئة كل نظام وطبيعة كل مجتمع، ومن ثم أخذت ظاهرة الفساد مزيداً من الاهتمام العالمي المتزايد لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة والتي تتفاقم خصوصاً في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية^١.

وبالرغم من اختلاف التعريفات حول مفهوم الفساد، غير أنها تتفق في مجملها على أن الفساد هو سوء استعمال المنصب العام، أو الموقع في الوظائف العامة، لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين، وأن الفساد عمل مخالف للقانون ولا ينسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، بل يساهم في تفكيكه. وقد شرعت عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣، وقد دخلت حيز التنفيذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥. وتشكل هذه الاتفاقية الأساس لتعزيز الجهود الرامية لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وذلك من خلال منع الفساد في القطاع العام والخاص.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد *UNCAC* أول وثيقة في مكافحة فساد دولي ملزمة قانوناً. وتضم الاتفاقية ٧١ مادة مقسمة إلى ٨ فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ

١ - فيصل سليمان، انتهاك حقوق الانسان شكل من اشكال الفساد، امان للاستشارات، ٢٩ يونيو ٢٠١٥، الرابط، <https://www.aman-palestine.org/media-center/2857.html>

عدة تدابير لمكافحة الفساد والتي قد تؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات. تهدف هذه الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتلزم اتفاقية مكافحة الفساد في فصولها الثمانية، وموادها الإحدى والسبعين، الدول الأطراف، بتطبيق تدابير واسعة النطاق ومفصلة لمكافحة الفساد تؤثر على قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. تهدف هذه التدابير إلى تعزيز الوقاية من أفعال الفساد وضبطها ومعاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية حول هذه الأمور. وقد انضمت جميع الدول العربية إلى هذه الاتفاقية باستثناء سوريا والصومال.

وإلى جانب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، توجد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، والتي أقرت في عام ٢٠٠٢، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣، وتقع الاتفاقية في ٢٨ مادة شاملة التعريفات والأهداف وقد عرفت مكافحة الفساد بأنه "الأعمال والممارسات، بما فيها الجرائم ذات الصلة، التي تحرمها الاتفاقية".

كما عرفت الاتفاقية الموظف العمومي بأنه أي موظف أو موظف دولة أو الوكالات التابعة لها، بما في ذلك من يقع عليه الاختيار أو من يتم تعيينه أو انتخابه للقيام بأنشطة باسم الدولة أو لخدمتها على أي مستوى من مستويات التسلسل الهرمي للسلطة. وقد ربطت الاتفاقية العائدات بلفظ "الفساد". فوسعت عائدات الفساد لتشمل الأصول المادية وغير المادية المتداولة والثابتة الملموسة وغير الملموسة. واية وثائق قانونية تثبت ملكية عائدات فساد. كما انفردت بتعريف مفهوم القطاع الخاص باعتباره قطاع الاقتصاد الوطني الخاضع للملكية الخاصة وتحكم عملية تخصيص الموارد الإنتاجية فيه قوي السوق.

وقد خلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي من شكل تقسيم الفصول واكتفت بأن تعالج كل مادة موضوعاً مختلفاً: مثل المادة ٥ والتي طالبت الدول الأعضاء بضرورة اعتماد إجراءات تشريعية

خاصة بالإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والإبلاغ عن الفساد، والرقابة المالية. والمادة ٦ المعنية بغسل عائدات الفساد، والمادة ٧ المعنية بمكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة بالخدمة العامة، والمادة ٨ الخاصة بالكسب غير المشروع، والمادة ١٠ حول تمويل الأحزاب السياسية، والمادة ١١ بشأن القطاع الخاص، والمادة ١٢ بخصوص المجتمع المدني ووسائل الاعلام ... إلى المادة ٢٠.

وتتخذ آلية متابعة الاتحاد الإفريقي وفقا للمادة ٢٢ ذات الاقتراب في متابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان من حيث انتخاب عدد محدد من خبراء الدول الافريقية المستقلين من قبل المجلس التنفيذي للاتفاقية على أن يتمتعوا بأعلى مستويات الشفافية والنزاهة ويعملون بتجرد ويعبرون عن ذواتهم لمدة سنتين وفق تمثيل جغرافي ونوعي متوازن وتتركز مهام فريق الاستشاريين في جمع البيانات والمعلومات عن قضايا الفساد وتحليلها وتقديم النصح للحكومات بشأن كيفية معالجتها. كما يقوم الفريق الاستشاري باعتماد مدونات سلوك للموظفين العموميين.

وقد تركت هذه الاتفاقيات أثراً إيجابياً على بقية التجمعات الإقليمية، فاتخذ الوطن العربي خطوة مماثلة، حيث تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي خرجت للنور في ديسمبر ٢٠١٠، عندما وقعت عليها ٢١ دولة عربية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه، واسترداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد^٢.

ولهذه الاتفاقية أهمية خاصة، وذلك لما تمثله من تقدم نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة ظاهرة الفساد التي باتت تأخذ أشكالاً مختلفة وأوضاعاً متفاوتة وبخاصة الفساد المؤسسي الذي يعد الأخطر أثراً ويصيب مؤسسات الدول بالدمار والتخلف، وذلك عندما يتكامل الفساد

^٢ - للمزيد عن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، انظر الرابط، <https://nshr.org.sa/wp-content/uploads/2014/08/868.pdf>

الإداري مع الفساد المالي وفي ظل غياب الرقابة أو ضعفها فضلاً عن التأثيرات الكارثية على التنمية والاستقرار والرفاه الاجتماعي، مما يؤدي إلى تعميم مظاهر الفساد وتوطينه في القيم المجتمعية. وهنا يأتي دور الاتفاقية العربية لتعمل كحائط صد في مواجهة الفساد المستشري لأجل تصويب عملية متراكمة من الممارسات الفاسدة، مما سيرتد في آخر المطاف إيجاباً على أوضاع حقوق الإنسان، والتنمية البشرية.

بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد تضمنت كذلك الدساتير العربية عدد من المواد القانونية التي تهدف لمكافحة الفساد، وتنص على حق الحصول على المعلومات كحق أساسي من حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال؛ فالدستور المصري لعام ٢٠١٤ وضع في المادة ٢١٨ التزاماً على عاتق الدولة بمكافحة الفساد، كما ألزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية من خلال عنصرين الأول ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة، والثاني الحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية^٣.

وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت في ٩ ديسمبر ٢٠١٤، عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تؤكد رؤيتها على أن يكون هناك مجتمع يكافح الفساد ويستعيد ثقافة العدل والشفافية والنزاهة والولاء بدعم من أجهزة إدارية فعالة. فضلاً عن مكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية على النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونشر الوعي بهذه الآثار ورفع قدرات أجهزة مكافحة الفساد، والتعاون مع جميع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية في مكافحة الجرائم المتعلقة به مع مراعاة المعايير الدولية وأفضل الممارسات^٤.

كما شدد الدستور العراقي الصادر في عام ٢٠٠٥ على محاربة الفساد حيث تضمن عدد من المواد التي تكافح الفساد المالي والإداري واستثنى من صلاحيات رئيس الدولة إصدار عفو رئاسي لمرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري ووضعها بنفس خطورة جرائم الإرهاب حيث نصت المادة ٧٣ فقرة ١ على أن " يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية" إصدار العفو الخاص بتوصية من

٣ - راجع نص المادة ٢١٨ من الدستور المصري الصادر ٢٠١٤.
٤ - يسري العزباوي، مكافحة الفساد بمصر.. إجراءات منقوصة، موقع الخليج الإلكتروني، ١٧ سبتمبر ٢٠١٥، الرابط،

<https://bit.ly/٢RapEoh>

رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولي والارهاب والفساد المالي والاداري.^٥

أما دولة الامارات العربية المتحدة فقد أدركت أهمية تحصين الممارسات العامة والخاصة ضد الفساد فشرعت في اكمال منظومة التشريعات والأطر القانونية الهادفة إلى منع الفساد ومكافحته ومعاقبة مرتكبيه. وتنص المادة ١٣٦ من دستور الامارات على: "تنشأ إدارة اتحادية مستقلة يرأسها مراجع عام يكون تعيينه بمرسوم لمراجعة حسابات الاتحاد والجهزة والهيئات التابعة له كذلك لمراجعة اية حسابات اخرى يوكل إلى الادارة المذكورة مراجعتها طبقا للقانون وينظم القانون هذه الادارة ويحدد اختصاصاتها وصلاحيات العاملين فيها والضمانات الواجب توفيرها لها ولرئيسها وموظفيها من أجل القيام بوظائفهم على خير وجه."^٦

كما تضمن الدستور الليبي عدد من المواد الحاكمة لحرية تداول المعلومات والشفافية ومكافحة الفساد بالإضافة إلى انشاء الهيئات الرقابية، مع منحها الاستقلال المالي والشخصية الاعتبارية التي تمكنها من أداء المهام الموكلة اليها بكفاءة، فالمادة ٢٨ من الدستور والمتعلقة بمكافحة الفساد تنص على أن "تتخذ الدولة التدابير اللازمة لمكافحة الفساد الإداري والمالي. ويحظر على من يحكم عليه في جنحة أو جناية فساد تولي الوظائف في الحالات التي يحددها القانون". كما نصت المادة ١٩٧، المتعلقة بتدابير العدالة الانتقالية، والتي ألزمت الدولة باتخاذ التدابير الآتية: الملاحقة الجنائية لكافة المساهمين في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الفساد، على أن يكون كل ذلك وفق المعايير الدولية ومتطلبات المصالحة الوطنية في إطار الشريعة الإسلامية. ولا يعمل بأي نص قانوني يتعارض مع آليات العدالة الانتقالية. أما المادة ١٩٨ فنصت على ضمانات عدم التكرار حيث نصت على أن تلتزم الدولة باتخاذ التدابير الآتية: فحص المؤسسات العامة لإصلاحها بنيويا واستبعاد المساهمين في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم

^٥ - راجع نص المادة ٧٣ المعنية باختصاصات رئيس الجمهورية في الدستور العراقي على الرابط التالي،

https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar

^٦ - الموقع الرسمي لديوان المحاسبة، الرابط، <https://bit.ly/2PUYj4S>

الفساد منها ومراجعة مدى استحقاق الرتب والدرجات والمراكز الوظيفية بها وفق القانون. مع وجوب حل ما يتعارض منها مع الدستور^٧.

كما تعتبر ظاهرة الفساد في الجرائم جريمة تمس بالأموال العامة وبالاقتصاد الوطني مما يبرر وضع منذ بضعة سنوات آليات قمع ومكافحة هذه الافة. وحسب ترتيبات الدستور الجديد فإن وضع هذه الآليات سيتوج بتأسيس هيئة لمكافحة الفساد.

وفي قطر لم ينص الدستور صراحة على آليات لمكافحة الفساد، غير انه تضمن تشكيل مجلس للعائلة الحاكمة بصلاحيات محددة. ونصت المادة (٢٩) منه على أن الثروات الطبيعية ومواردها ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها. كما نصت المادة (١١٥) "على أعضاء مجلس الشورى أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن وألا يستغلوا العضوية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة، ويحدد القانون الأعمال التي لا يجوز لعضو مجلس الشورى القيام بها." أما المادة (١٢٨) فنصت على أن "الوزراء أثناء توليهم مناصبهم أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن، وألا يستغلوا مناصبهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم، أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة. ويحدد القانون الأعمال المحظورة على الوزراء والأفعال التي تقع منهم أثناء توليهم مناصبهم وتستوجب مساءلتهم، كما يحدد طريقة هذه المساءلة."^٨

وتعتبر الكويت رائدة فيما يتعلق بالتشريعات في مكافحة الفساد والجهات المناط بها مكافحة الفساد وجهود السلطة التشريعية للتشريع والمحاسبة فيما يتعلق بالفساد. مثال ذلك القانون المتعلق بحماية الأموال العامة والذي صدر بعد أن تفجرت فضيحة شركة ناقلات النفط الوطنية عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ المتعلق بالمناقصات العامة وتعديلاته وبموجبه تم انشاء لجنة المناقصات المركزية برئاسة وزير مختص ويتم تعيين اعضائها بمرسوم اميري، وقد تقدمت الجمعية الكويتية للشفافية بمقترح بإعادة صياغة

^٧ - راجع المواد المذكورة الوارد في الدستور الليبي الصادر في ٢٠١٦ على الرابط <https://bit.ly/2ELSyor>

^٨ - راجع نصوص هذه المواد في دستور دولة قطر على الرابط التالي، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/6/15/الدستور-القطري>

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤، لتفادي السلبيات الموجودة في القانون القائم، ليكون أكثر فاعلية في مواجهة الفساد.

ومن ثم يمكن القول إن الدساتير العربية تضمنت المواد القانونية التي يمكن من خلالها استقراء الإرادة الجادة لمكافحة الفساد كما لم تكن الدول العربية بعيدة عن هذا الإطار من العمل على أن تتوافق دساتيرها مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بوجوب النص على حق الحصول على المعلومات كحق أساسي من حقوق الإنسان.

آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في مكافحة الفساد

يتزايد وعي آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على نحو مطرد بالتأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان وبالتالي بأهمية التدابير الفعالة لمكافحة الفساد. وقد تناول مجلس حقوق الإنسان ومقرروه الخاصون وآليته للاستعراض الدوري الشامل، وكذلك هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان (لاسيما لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل)، قضايا الفساد وحقوق الإنسان في مناسبات عديدة.

ففي عام ٢٠٠٣، عينت اللجنة الفرعية السابقة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مقررًا خاصاً مهمته إعداد دراسة شاملة عن الفساد وتأثيره على التمتع التام بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وانتهت هذه الولاية في عام ٢٠٠٦ عندما استُعيض عن اللجنة الفرعية باللجنة الاستشارية. وفي عام ٢٠٠٤، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان، التي كانت موجودة آنذاك، بتنظيم حلقة دراسية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن ممارسات الحكم السديد من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها مكافحة الفساد، وذلك في سيول بجمهورية كوريا) التقرير وارد في الوثيقة (E/CN.٤/٢٠٠٥/٩٧) وبعد ذلك، نشرت المفوضية، في عام ٢٠٠٧، كتيباً عن ممارسات الحكم السديد من أجل حماية حقوق الإنسان (HR/PUB/٠٧/٤) وفي عام ٢٠٠٦، نظمت المفوضية مؤتمراً بشأن تدابير مكافحة الفساد وإرساء الحكم السديد وحقوق الإنسان وذلك في وارسو ببولندا) التقرير وارد في الوثيقة (A/HRC/٤/٧١) وفي إطار متابعة هذا

المؤتمر، تقوم المفوضية، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد دليل للممارسين عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

وواصل مجلس حقوق الإنسان تعزيز العمل بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. ففي عام ٢٠١١، شدد المجلس على أنه ينبغي للدول أن تشجع البيئات الداعمة والمواتية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان بوسائل من بينها محاربة الفساد (القرار [١٨/١٣](#)) وبالإضافة إلى ذلك، نظر المجلس في مسألة التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان (القرارات [١٧/٢٣](#) و [١٩/٣٨](#) و [٢٢/١٢](#))، بما في ذلك دراسة أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الموضوع (التقرير [A/HRC/١٩/٤٢](#)) وينظر في المسألة الآن الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي عام ٢٠١٢، أدلى المغرب ببيان أقاليمي مشترك بشأن الفساد وحقوق الإنسان أمام الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان نيابة عن ١٣٤ دولة. ودعا البيان إلى تعميق التفكير في الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان وتدابير مكافحة الفساد وحث حركات مكافحة الفساد وحركات حقوق الإنسان على العمل معاً. وبعد ذلك، عقد مجلس حقوق الإنسان، في مارس ٢٠١٣، حلقة نقاش بشأن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان (التقرير [A/HRC/٢٣/٢٦](#)).

في عام ٢٠١٣، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى لجنة الخبراء الاستشارية التابعة له أن تقدم إلى المجلس في دورته السادسة والعشرين في يونيو ٢٠١٤ تقريراً قائماً على البحث بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، وأن تقدم توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي أن ينظر بها المجلس وهيئاته الفرعية في هذه المسألة (القرار رقم [٢٣/٩](#)) وقدمت اللجنة الاستشارية تقريرها النهائي بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥ ([A/HRC/٢٨/٧٣](#)).

وفي عام ٢٠١٩، وخلال أعمال الدورة ٤٤ لمجلس حقوق الإنسان نظر أعضاء المجلس تقرير الفريق العامل في العلاقة بين جداول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، كما عقد فريق العمل جلسة بعنوان "الفساد: بُعد الأعمال وحقوق الإنسان"، في المنتدى السنوي لعام ٢٠١٩، حول الاعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وقد وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ثلاث رسائل رئيسية تتعلق بمكافحة الفساد وهي^٩:

١. الفساد عقبة كأداء تعترض سبيل أعمال جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وكذلك الحق في التنمية.
٢. المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان - الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة الهادفة - هي، عند التمسك بها وتنفيذها، أنجع الوسائل لمكافحة الفساد.
٣. هناك حاجة ملحة إلى زيادة التأزر بين الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ويتطلب هذا تعزيز اتساق السياسات والتعاون بين العمليات الحكومية الدولية في فيينا وجنيف ونيويورك، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

مؤشرات مكافحة الفساد في الدول العربية

على الرغم من إقرار مكافحة الفساد في الدساتير والقوانين والتشريعات العربية فضلا عن إنشاء هيئات رقابية لمكافحة الفساد فيها، إلا أنه في أغلب الاحوال لم يتم تطبيق هذه القواعد على أرض الواقع، وخاصة أن الهيئات الرقابية التي تم إنشائها للرقابة ومكافحة الفساد معظمها يتبع رأس السلطة السياسية، وخير دليل على ذلك هو حلول معظم الدول العربية في مراكز متأخرة طبقا لمؤشر الفساد لعام ٢٠١٩ مما يدل على أن هذه القواعد لا

^٩ حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، الأمم المتحدة.

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AntiCorruption.aspx>

يتم تطبيقها بالشكل الأمثل، فنجد مثلاً أنه طبقاً لهذا المؤشر فإن ترتيب الدول العربية كان كالتالي^{١٠}:



١٠ - مؤشر الفساد في العالم.. ترتيب الدول العربية، موقع الحرة عربي، ٢٣ يناير ٢٠٢٠، الرابط، <https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23/مؤشر-الفساد-في-العالم-ترتيب-الدول-العربية>

بناءً على هذا الترتيب يمكن القول إن مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٩ كشف في مجمله العام عن أن غالبية الدول لا تزال تفشل في معالجة آفة الفساد بفعالية، على الرغم من التقدم الطفيف الذي حققته بعض الدول.

فقد أظهرت المنطقة تقدماً ضئيلاً في السيطرة على الفساد، حيث حلت الإمارات الأولى عربياً بـ ٧١ درجة (٢١ عالمياً)، تلتها قطر بـ ٦٢ درجة (٣٠ عالمياً)، ثم السعودية ثالثاً بـ ٥٣ درجة (٥١ عالمياً). وجاءت سلطنة عمان في المركز الرابع عربياً بـ ٥٢ درجة (٥٦ عالمياً) ثم الأردن بـ ٤٨ درجة (٦٠ عالمياً)، ثم تونس بـ ٤٣ درجة (٧٤ عالمياً). واحتلت البحرين المركز السابع عربياً بـ ٤٢ درجة (٧٧ عالمياً) تلتها المغرب ٤١ درجة (٨٠ عالمياً) ثم الكويت بـ ٤٠ درجة (٨٥ عالمياً). وتشاركت مصر والجزائر في المركز العاشر (١٠٦ عالمياً)، ثم جاءت بعدهما جيبوتي في المركز ١١. وتشارك كل من لبنان وموريتانيا في المركز الـ ١٢ عربياً، وحلت بعدهما جزر القمر في المركز ١٣. وجاء العراق في المركز ١٦ عربياً (١٦٢ عالمياً)، وجاءت بعدها ليبيا ثم السودان واليمن وتذييل كل من سوريا والصومال القائمة.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٩، فإن المنطقة تواجه تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، حيث أوضحت المؤشرات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي عدم تحقيق تحسن ملحوظ في مجال مكافحة الفساد ورغم تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر في مركزي ٢١ و ٦٢ على التوالي، غير أن الدولتين لم تشهدا جهوداً ملحوظة في مكافحته، ولا يغير من ذلك تصدرهما قائمة الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية، وفي تونس يرى التقرير أنها ما زالت تراوح مكانها في المؤشر العالمي للفساد، على الرغم من التقدم في تشريعات مكافحة الفساد على مدى السنوات الخمس الماضية إلا أن ضعف إنفاذ القانون في تونس يشكل تحدياً كبيراً. فبدون آليات التنفيذ والمراسيم الإدارية، ستبقى القوانين غير فاعلة. أما المملكة العربية السعودية التي شهدت خلال الفترة الماضية حملة وصفتها الحكومة بأنها موجهة ضد الفساد، عندما قام ولي العهد السعودي باحتجاز كبار الأثرياء من رجال الأعمال والأمرء في فندق فخم، وفرض عليهم غرامات مالية هائلة بحجة استرداد أموال غير شرعية. إلا أنه لم تكن هناك إجراءات قانونية أو تحقيقات شفافة أو محاكمة عادلة وحررة للمشتبه بهم. كما أنها تواجه مشاكل جمة خاصة في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالبحرين فقد شهدت تحسنا طفيفا في مجال مكافحة الفساد وهي من الدول العربية القليلة التي تحسن ترتيبها مقارنة مع الأعوام الماضية. إلا أنها تبقى قريبة من الكويت، ما يعني أنها لم تصل بعد إلى مستوى متقدم في الحد من الفساد وتحقيق الشفافية. أما سلطنة عمان فلم يطرأ عليها أي تغيير. أما ليبيا فيبدو أن ظروف الحرب الأهلية واستمرار الصراع على السلطة كانت اهم مبررات انتشار الفساد في البلاد وعلى كل الأصعدة. وفيما يتعلق بمصر والجزائر فلا تتقاسمان المركز السادس بعد المئة فحسب، بل نالتا نفس مرتبة العام الماضي في مؤشر مكافحة الفساد.

ويقع لبنان والعراق وسوريا واليمن في ذيل القائمة، حيث أشار التقرير إلى أن شخصا واحدا من بين كل اثنين في لبنان على سبيل المثال يتعرض للرشوة مقابل الحصول على صوته. بينما يتلقى واحد من كل أربع تهديدات، إذا لم يصوت بطريقة معينة، أما السعودية في تقرير هذا العام حصلت على ٥٣ درجة، متحسنة بأربع درجات عن العام الماضي، كما احتلت الصومال ذيل قائمة منظمة الشفافية الدولية التي تحتل المركز ١٨٠ والأخير بمجموع تسع نقاط من ١٠٠ نقطة^{١١}.

العلاقة بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان

لقد اعترفت عدد من الوثائق الدولية الموقعة برعاية كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالآثار السلبية للفساد على حماية حقوق الإنسان وعلى التنمية المستدامة. فضلا عن أن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عند بحثها لامتثال الدول للقانون الدولي أكدت على أن عدم قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها يكون نتيجة للفساد. والفساد يؤدي إلى انتهاك التزام الحكومة في مجال حقوق الإنسان باتخاذ التدابير اللازمة بأقصى ما تتيحه مواردها المتوافرة، من أجل الأعمال التدريجي التام للحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالإدارة الفاسدة للموارد العامة تلحق الضرر بقدرة الحكومة على تقديم مجموعة من الخدمات، بما

^{١١} - تراجع مكافحة الفساد في العالم العربي، DW عربي، ٢٣ يناير ٢٠٢٠، الرابط، <https://www.dw.com/ar/>الشفافية-الدولية-

تراجع-مكافحة-الفساد-في-العالم-العربي/52119645-a

- مؤشر الفساد في العالم.. ترتيب الدول العربية، موقع الحرة عربي، ٢٣ يناير ٢٠٢٠، الرابط،

<https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23/>مؤشر-الفساد-في-العالم-ترتيب-الدول-العربية

فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية، الضرورية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن تفشي الفساد يُحدث تمييزاً في الحصول على الخدمات العامة لصالح القادرين على التأثير في السلطات لجعلها تتصرف على نحو يحقق مصالحهم الشخصية، بوسائل من بينها تقديم الرشاوى. ويعاني المحرومون اقتصادياً وسياسياً على نحو غير متناسب من عواقب الفساد لأنهم يعتمدون بشكل خاص على السلع العامة.

والفساد قد يؤثر أيضاً على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وقد يضعف الفساد المؤسسات الديمقراطية في كل من الديمقراطيات الجديدة والديمقراطيات العريقة. وعندما يتفشى الفساد يتخذ شاغلو المناصب العامة قراراتهم دون مراعاة لمصالح المجتمع. كما يؤدي إلى عزوف المواطنين عن ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية مثل تزوير الانتخابات والفساد الانتخابي في تمويل الأحزاب السياسية فحالات تزوير الانتخابات والفساد الانتخابي في تمويل الأحزاب السياسية هي ممارسات فاسدة أخرى أكثر مباشرة فيما يتعلق بالمساس بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية^{١٢}.

وفي البلدان التي يتفشى فيها الفساد في نظام سيادة القانون، يعوق القضاة والمحامون والمدعون العامون وضباط الشرطة والمحققون ومراجعو الحسابات الفاسدون تنفيذ الأطر القانونية القائمة والجهود المبذولة لإصلاحها. والممارسات من هذا القبيل تخل بالحق في المساواة أمام القانون والحق في محاكمة عادلة، وتقوض بشكل خاص إمكانية وصول الجماعات المحرومة إلى العدالة، لأنها غير قادرة على تقديم رشاوي. والأمر المهم هو أن الفساد في نظام سيادة القانون يضعف هيكل المساءلة ذاتها، وهي الهياكل المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان، ويسهم في وجود ثقافة إفلات من العقاب، بالنظر إلى أنه لا تجري المعاقبة على الإجراءات غير القانونية ولا يجري التمسك بالقوانين دائماً.

ومن ثم يعد الفساد بكل أشكاله وصوره من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول، ويهدد وينتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها دستورياً، فتصبح صعبة المنال من قبل الأفراد سهلة

^{١٢} - حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الرابط،

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AntiCorruption.aspx>

الانتهاك من قبل الفاسدين، وخاصة أن الفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يكون القصد منه على وجه الدقة تقييد تلك الحقوق والتمتع بها، فكلما ضعفت حقوق الإنسان كلما ازدادت فرص الفساد، حيث يقلل من قدرة الحكومة على احترام وحماية حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال لا يمكن تصور إن هنالك احتراماً لحقوق الإنسان إذا كانت الشرطة أو الجيش لا تحترم تلك الحقوق أو إن القضاء ميسس أو يقبل الرشاوى، إن الفساد يعيق التنمية ويهدم هيبة القانون، ويؤدي إلى الإفلات من العقاب، ويحبط محاولات حماية حقوق الإنسان.

وتؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة عكسية بين حقوق الإنسان والفساد، إذ كلما ازداد حجم الفساد قل التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها دستوري، وقد يقوم اصحاب السلطة والنفوذ بتقديم الخدمات والتي تعد من الحقوق الطبيعية للإنسان على القيام بأفعال قد لا تعد انتهاكاً لتلك الحقوق ولكنها تؤدي بنتائجها الخطيرة إلى انتهاكها، حيث يوفر فرصاً كبيرة للقائمين على توفير تلك الحاجات وتلبية تلك الحقوق على استغلال مناصبهم ومواقعهم لتحقيق غايات غير مشروعة.^{١٣}

ومن ثم يمكن القول إن الفساد له علاقة قوية بانتهاك حقوق الانسان وذلك على النحو

التالي:

➡ يؤدي الفساد إلى انتهاك إلزامية الحكومات تجاه المواطنين؛ فالفساد في إدارة الموارد العامة يقوض قدرة الحكومة على تقديم حزمة الخدمات التي هي حقوق مفروضة للمواطنين، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

➡ إن انتشار الفساد يعمق التمييز في الحصول على الخدمات العامة لصالح القادرين على تلبية طلبات الفاسدين من الرشوة وخلافه.

^{١٣} - د. انسام قاسم حاجم، الحماية القانونية للحق في مجتمع خال من الفساد: دراسة في الاتفاقيات الدولية، شبكة النبا المعلوماتية، ٢١ مايو ٢٠١٨، الرابط، <https://annabaa.org/arabic/studies/15328>

يؤثر الفساد على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية فهو يضعف المؤسسات الديمقراطية سواء الديمقراطيات الحديثة أو الراسخة. فإذا كان الفساد هو السائد في الوظائف العامة فإن القرارات لا تأخذ في الاعتبار مصالح المجتمع، إن مبادئ ومؤسسات حقوق الإنسان مكون ضروري لنجاح واستمرارية استراتيجيات مكافحة الفساد^{١٤}.

كما ينتهك الفساد الحق في الحرية والمساواة بين البشر في الكرامة والحقوق بتصرفاته الظالمة الذي تتساقط فيها كرامة الانسان في وطن يعيث الفاسدين بحقوق شعوبهم.

ينتهدك الفساد أيضاً الحق في عدم التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. ويجعل من تلك الأسباب التمييزية مبرر لاستمراره وحشد مناصري فساده ليكون بهم لوبي يحميه ويحيط به لو انكسر الفساد سيتساقط التمييز ومبرراته.

كما ينتهدك الفساد الحق في الحياة والأمن الغذائي، فعلى سبيل المثال فقد كان لمخالفات البناء وخاصة على الاراضي الزراعية في مصر بشكل خاص أثره البالغ على الأمن الغذائي لمصر، فالأمر لا يتوقف على مبنى مخالف، بل في نمط المخالفة ذاتها، فكثير من المخالفين يبنون وسط قطعة الأرض ويبورون مساحات واسعة أمام وخلف المبنى ولقد أدت موجات التبوير المستمرة في تحول مصر لدولة تستورد ٥٥٪ من منتجاتها الغذائية، وحدوث فجوات في الغذاء، وتحولها لأكبر المستوردين في سلع أساسية مثل القمح مما يؤثر على الأمن الغذائي. ولقد قدرت الإحصاءات الرسمية مساحة الأراضي التي تم تبويرها نحو ٤٠٠ ألف فدان، لكن تقديرات الخبراء ترفع الرقم إلى مليون فدان خلال الـ ٤٠ عامًا الماضية، في ظل عدم دقة بعض الإحصاءات الرسمية. وتبلغ قيمة الأراضي التي تم تبويرها بنحو تريليون جنيه، لكن البعض يعادلها بكمية المحاصيل التي كان يمكن زراعتها فيها، ويؤكد أنها كانت كافية لسد فجوة استيراد القمح بشكل كامل^{١٥}.

^{١٤} - حسام بدر اوي، الشفافية ومكافحة الفساد من منظور حقوق الانسان، المصري اليوم، ١٥ يونيو ٢٠١٨، الرابط،

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1300209>

^{١٥} - محمد سيد احمد، مخالفات البناء ميراث نصف قرن من فساد المحليات، مصر ٣٦٠، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠، الرابط،

<https://masr.masr360.net/أخبار/مصر/مخالفات-البناء-ميراث-نصف-قرن-من-فساد-ال/>

يساهم الفساد في تفشي ظاهرة الاسترقاق والاستعباد ويجعل الشعب عبيد له يسبحون بحمد الفساد ويصفقوا له، فالفساد والمفسدين يشددوا قبضتهم عليهم لكي لا يخرجوا عن طوق العبودية والاسترقاق لأن طعم الحرية سيجعل الفاسدين في خطر كبير وبكسر الفساد تتحرر الشعوب والأوطان من قيود العبودية والاسترقاق الذي يكبل بها الفساد افواه وحريرات الشعب.^{١٦} فنجد مثلا أن ممارسات العبودية لاتزال قائمة في عدد من الدول رغم الاعلان الرسمي عن الغائها، ففي موريتانيا على سبيل المثال يتم استرقاق الآلاف من الناس، فعلى الرغم من إلغاء الرق في القانون منذ نحو ٤٠ عاما، فإن السلطات الموريتانية لا تواصل تسامحها مع هذه الممارسة والتي وصل عدد الاشخاص الذين يعيشون تحت الرق في موريتانيا إلى اكثر من ٤٣ الف شخص طبقا لإحصاءات ٢٠١٦، كما تستمر الحكومة في قمع من يتحدثون ضدها^{١٧}. وغالبا ما يعتقل أولئك الذين يرفعون صوتهم ضد استمرار ممارسات الرق ويتم سجنهم بشكل تعسفي. إن عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والحظر الممنهج للتجمعات السلمية أمر شائع في موريتانيا وقد تفاقم الوضع منذ فترة طويلة بسبب نفي السلطات لوقوع هذه الممارسات^{١٨}.

الفساد ينتهك الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية للإنسان، فبسبب الفساد وتفشي الرشاوى وتعقيدات روتين المؤسسات المختصة يتم حرمان الإنسان من الاعتراف بشخصيته القانونية ويتم منعه من الحصول على وثائق اثبات الشخصية وما يترتب على ذلك من حرمان للإنسان من حقه في الاعتراف بشخصيته وهويته القانونية بكسر الفساد سيتم افساح المجال للجميع للحصول على اعتراف بشخصيتهم القانونية بعيداً عن

^{١٦} - عبد الرحمن على الزبيبي، الفساد انتهاك خطير لحقوق الانسان، موقع التغيير، الرابط، <https://www.al-tagheer.com/art37354.html>

^{١٧} - تزايد قمع المدافعين عن حقوق الانسان الذين ينددون بممارسات التمييز والرق، منظمة العفو الدولية، ٢١ مارس ٢٠١٨، الرابط، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/03/mauritania-slavery-and-discrimination-human-rights-defenders-repressed>

^{١٨} - يجب على الرئيس الجديد اعطاء الاولوية لحقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، ١ اغسطس ٢٠١٩، الرابط، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/08/mauritania-new-president-must-prioritise-human-rights>

الفساد والعبث.^{١٩} ويتمثل هذا الانتهاك بصورة أساسية في مشكلة البدون في الكويت التي ترفض فيها الدولة الاعتراف بهم فعلى الرغم من أن عدد البدون في الكويت يبلغ حوالي ١٠٠ ألف شخص، إلا أنهم يعانون من عدم قانونية إقامتهم في الكويت، فضلاً عن معاناتهم من الحرمان من الحقوق التي يتمتع بها المواطن الكويتي. ويقوم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بإصدار بطاقات أمنية للبدون، على أن يتم تجديدها دورياً من قبل الجهاز، ولا تعتبر هذه البطاقة هوية شخصية لحاملها، وفقاً لوصف الجهاز نفسه. وتصف الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وضع البدون بأنه أكثر سوء من ذي قبل بسبب الجهاز المركزي من خلال إجراءاته التعسفية والضغط الممارس على الأغلبية الساحقة من البدون. كما أن استمرار السلطات الكويتية في حرمان البدون من الجنسية، تكون قد حرمت هؤلاء المقيمين منذ مدة طويلة من سلسلة من الحقوق الأساسية بما في ذلك حقهم في الصحة والتعليم والعمل، إذ تستثنى عملهم، من أن يكونوا جزءاً أساسياً ومساهماً في مجتمع كويتي مفعماً بالحيوية.^{٢٠}

يساهم الفساد في زيادة الفجوة في المساواة أمام القانون وتمتعهم بحمايته بلا تمييز؛ فالفساد يخل بمبدأ المساواة أمام القانون بتلاعبه بنصوص القانون الذي يملأها بثقوب الخلل والفساد ويتم أضعاف حماية القانون واصباغه بتمييز فاحش. كون حضور القانون العادل وتطبيقه على أرض الواقع على الجميع بلا تمييز ولا استثناء سيعزز من حمايته للجميع بلا تمييز وسيجرف الفساد ويجفف البيئة التي يعيش ويتربع فيها.

الفساد ينتهك الحق في اللجوء للمحاكم القضائية للإنصاف والحق في التقاضي العادل، بسبب الفساد يصعب على المنتهك حقوقهم اللجوء إلى القضاء العادل، كون الفساد يصعب إجراءات التقاضي ويجعل من اللجوء للعدالة ثمن غالي ومرتفع وتتحول العدالة إلى سلعة لا يستطيع الحصول عليها إلا الأغنياء. فالفساد يضع العراقيل والعقبات في

^{١٩} - عبد الرحمن على الزبيب، الفساد انتهاك خطير لحقوق الإنسان، موقع التغيير، الرابط، <https://www.al-tagheer.com/art37354.html>

^{٢٠} - البدون في الكويت مأساة إنسانية مستمرة بدون حل، موقع DW عربي، ١٨ يوليو ٢٠١٩، الرابط، <https://www.dw.com/ar/البدون-في-الكويت-مأساة-إنسانية-مستمرة-بدون-حل/a-49637527>

طريق العدالة لتعيقها وتحرف مساراها وهذا خطأ جسيم^{٢١}. وإن المثال الأبرز لهذا الانتهاك ما يحدث في المملكة العربية السعودية، ففي كثير من القضايا يتم الحرمان من الاستشارة القانونية والإكراه على الاعتراف والقبول بهذه الاعترافات كأدلة في المحكمة فضلا عن عدم توفير الوقت لتحضير الدفاع وحرمان المتهمين من حضور الجلسات^{٢٢}. فتعد المحاكمات الصورية هي أحد أوجه الفساد والتي تمنع حصول المجنى عليهم والضحايا على العدالة، فنجد مثلا أن النظام القضائي السعودي ممثلا في محكمة الجنايات قد قرر في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠ تخفيف أحكام بالإعدام إلى أحكام طويلة بالسجن ضد خمسة من المتهمين، وذلك في محاكمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، كما أصدرت أحكاما بالسجن على ثلاثة متهمين آخرين لم يتم الكشف عن أسمائهم، وأعلنت إغلاق القضية نهائيا. ومن المعروف أن السلطات السعودية أنكرت جريمة القتل التي استدرج فيها خاشقجي إلى القنصلية السعودية بإسطنبول في ٢ أكتوبر ٢٠١٨، حيث تم قتله وتجزئة جثته، ولم يتم العثور على جثته حتى الآن. كما عرقلت جميع التحقيقات في الجريمة، لكنها عادت بعد ذلك وأعلنت تحقيقات ومحاكمات غير معلنة، وألقت باللوم على من أسمتهم "الفرقة المارقة"، وحاكمت ١١ شخصا -لم تسمهم- في محاكمة انتقدت على نطاق واسع لافتقارها إلى الشفافية والنزاهة^{٢٣}.

ينتهك الفساد الحق في حماية الحرية وعدم جواز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا؛ فالفساد ينتهك حرية الإنسان ويحولها إلى سلعة يبتز الفاسدين الإنسان في حريته أما أن يدفع الرشاوى للفاسدين ليحافظ على حريته أو تبتلعه قضبان السجن بالمخالفة للقانون. معظم المخالفات القانونية والتجاوزات على حرية الإنسان منبعها الفساد والترجح من احتجاز الإنسان بابتزازه الفساد لا يتوقف هنا بل ينخر المؤسسات

^{٢١} - عبد الرحمن على الزبيبي، الفساد انتهاك خطير لحقوق الإنسان، موقع التغيير، الرابط، <https://www.al-tagheer.com/art37354.html>

^{٢٢} - التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ الصادر عن منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، ص ٢١-٢٢، الرابط، <http://alqst.org/wp-content/uploads/2020/01/ALQST-2019-Annual-Report-Ar.pdf>

^{٢٣} - القضاء السعودي يخفض الأحكام الصادرة على المتهمين في قضية خاشقجي في الفصل الأخير من محاكمة صورية، منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، ٩ سبتمبر ٢٠٢٠، الرابط، <https://alqst.org/ar/post/saudi-court-slashes-sentences-for-Khashoggi-defendants>

المختصة بإيقاف انتهاكات حرية الانسان وجعلها ضعيفة.^{٢٤} فعلى سبيل المثال؛ احتجزت السلطات السعودية في ٤ نوفمبر ٢٠١٧ تحت مسمى مكافحة الفساد عدد من المسؤولين وأبناء الأسرة الحاكمة ورجال الأعمال في فندق "الريتز كارلتون" في الرياض دون التقيد والالتزام بالإجراءات القانونية والقضائية، وأفرجت السلطات عن عدد منهم لاحقاً بعد ما أسمته بالتسويات وقالت عن بعضهم أنهم كانوا أبرياء. واستمرت هذه الاعتقالات التعسفية وما يرافقها من انتهاكات جسيمة دون توقف، وكان من بين من طالتهم هذه الحملة بسمة بنت سعود آل سعود، وسلمان بن عبد العزيز بن سلمان بن محمد آل سعود ووالده عبد العزيز آل سعود. وفي ذات الوقت، فإن الاعتقالات لم تكن تستهدف النشطاء والإصلاحيين فقط، بل إن هناك شريحة جديدة طالها الانتهاكات^{٢٥}. كما استمرت المملكة في حملة اعتقالها، ففي اوائل ابريل ٢٠١٩ اعتقلت السلطات السعودية ١٤ شخص ما بين الروائيين والاطباء والنشطاء دون وجود اي تهم حقيقية او تحقيقات او محاكمات عادلة، كما لم يقتصر الأمر على السعوديين وانما طالعت الاعتقالات العرب من جنسيات مختلفة فضلا عن الحجاج والزوار، فضلا عن استمرار الاعمال الانتقامية التي تتم ضد المدافعين عن حقوق الانسان وذلك لنشاطهم السلمي أو من يتعاونون مع الأمم المتحدة مثل الاعمال الانتقامية ضد المدافعة عن حقوق الانسان لجين الهذلول التي تعاونت مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في ٢٠١٨ والتي لا تزال رهن الحجز، رغم المناشدات الدولية بالإفراج عنها^{٢٦}.

يقوض الفساد الحق في العمل وحقوق العمال المهاجرين؛ فمنذ أن أوكلت لقطر مهمة تنظيم بطولة كأس العالم ٢٠٢٢، كان هناك توثيق مكثف لما يتعرض له العمال الأجانب الذين يتقاضون أجوراً زهيدة من إساءة واستغلال يُعدّان، في بعض الأحيان، عمالاً بالسخرة، واتجاراً بالبشر حيث أفادت تقارير أممية أن الاستغلال متفشي، وكثيراً ما

^{٢٤} - عبد الرحمن على الزبيبي، الفساد انتهاك خطير لحقوق الانسان، موقع التغيير، الرابط، <https://www.al-tagheer.com/art37354.html>

^{٢٥} - التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ الصادر عن منظمة القسط لدعم حقوق الانسان، ص ١٧، الرابط، <http://alqst.org/wp-content/uploads/2020/01/ALQST-2019-Annual-Report-Ar.pdf>

^{٢٦} - اطلقوا سراح المدفوعات عن حقوق الانسان فوراً، منظمة العفو الدولية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، الرابط،

<https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2018/06/saudi-arabia-release-women-human-rights-defenders>

يعمل الوافدون دون أجر، ويعيشون في ظروف دون المستوى، ودعا إلى إلغاء نظام الكفالة المعمول به في البلاد. وبالرغم من الإصلاحات الحديثة العهد، فما زال مثل هذا الاستغلال للعمال مستمراً على نطاق واسع حتى الآن. كما لا تزال العمالة المنزلية في البلاد عرضةً بشكل حاد للإساءات ومستبعدة من بعض إجراءات الحماية الأساسية والإصلاحات^{٢٧}. فإن أسلوب الاستعباد والمعاملة غير الأدمية للعمال المهاجرين في قطر في المجال الرياضي والذين يعملون في اعداد الملاعب الرياضية التي ستقام عليها بطولة تنظيم كأس العالم كما تم تخفيض الاجور ورواتب العاملين الاجانب بنسبة ٣٠٪ ومنعهم من الميزات التي كانت تمنح لهم من قبل، علاوة على تقليل العمالة في معظم الجهات القطرية توفيراً للنفقات، مع منع تام للحوافز والبدلات التي كان العمال يتقاضونها.^{٢٨}

ومن ثم يمكن القول إن هيئات مكافحة الفساد وتطبيق القوانين غالباً ما تتجاهل أو تقلل من احتمالية حدوث تضارب بين سياسات مكافحة الفساد وتقنياته من ناحية، ومبادئ حقوق الإنسان من ناحية أخرى، وعليه فمن المهم تحديد أنواع سياسات مكافحة الفساد توافقياً مع مبادئ حقوق الإنسان. بما يضمن عدم التأثير السلبي على حقوق كافة المشاركين بمن فيهم الجناة والشهود ونشطاء مكافحة الفساد. ويجب التذكير بأهمية احترام حقوق الخصوصية والمحاكمة العادلة التي تعتبر أمثلة لانتهاك حقوق الإنسان في حملات مكافحة الفساد.

وعليه مثلاً فإن من الواجب اعتبار مسألة عبء الإثبات في قضايا الفساد، الذي هو مجال لإقامة توازن بين اعتبارات ضرورات عمليات التحقيق والاستجابات في قضايا الفساد وما يوازها من حقوق الإنسان وخطورة تسييس حملات مكافحة الفساد، واستخدامها بدون شفافية وتوثيق، كأداة حكومية لقمع المعارضة السياسية. وفي هذا السياق تتضح أهمية وجود سبل

^{٢٧} - اوضاع حقوق العمال الاجانب في قطر، منظمة العفو الدولية، الرابط،

<https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2019/02/reality-check-migrant-workers-rights-with-four-years-to-qatar-2022-world-cup/>

^{٢٨} - فتحي حسين، كورونا وحقوق العمال في قطر، مجلة العمال، يونيو ٢٠٢٠، الرابط،

<https://elommal.com/archives/55967>

فعالة لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الفساد أو التدابير المتخذة لمكافحةه.^{٢٩}

الخاتمة

في الأخير تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان أنه مازال هناك ضعف وقصور كبير في مكافحة الفساد ومازالت جهود مكافحة على استحياء وضعيفة جداً ولا ترقى إلى مقدار التحدي والمخاطر الذي يتسبب بها الفساد، مما عزز من تفشي الفساد الذي تسبب ايضاً في تدهور وضع حقوق الانسان. كما تؤكد أن المواجهة الشاملة للفساد يجب أن تتضمن مؤسسات فعالة وقوانين ملائمة وإصلاحات لتحقيق الحكم السديد، وكذلك إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في العمل داخل الحكومة وخارجها. ومن ثم فإن اعتماد أطر قانونية أو لجان لمكافحة الفساد قد لا يكون فعالاً في حالة عدم وجود مجتمع مدني قوي وملتزم أو ثقافة النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة. وبالمثل فإن النشاط المدني لمكافحة الفساد تلزمه المساعدة من إطار قانوني قوي ونظام سياسي منفتح لتحقيق أهدافه.

كما إن المعركة ضد الفساد شأنها في ذلك شأن المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان، كثيراً ما تكون عملية طويلة الأجل تتطلب تغييرات مجتمعية عميقة تشمل مؤسسات الدول وقوانينها وثقافتها. وبالتالي يمكن أن تستفيد استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد من المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان وأن تستنير بها. والعناصر مثل القضاء المستقل وحرية الصحافة وحرية التعبير والشفافية في النظام السياسي والمساءلة ضرورية لاستراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد.

كما يجب اغتنام كل فرصة لتسليط الضوء على سجل حقوق الإنسان الصادم في المنطقة العربية والمرتبط بشكل اساسي بانتشار الفساد والضغط عليها لإجراء إصلاحات شاملة وإنهاء انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وضرورة العمل على إصلاح النظم القضائية في

^{٢٩} - حسام بدر اوي، الشفافية ومكافحة الفساد من منظور حقوق الانسان، المصري اليوم، ١٥ يونيو ٢٠١٨، الرابط، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1300209>

الدول العربية كافة والعمل الجاد على تفعيل القوانين على أرض الواقع حتى تتوافق كلا من التشريعات والممارسات بما يضمن تعزيز وحماية حقوق الانسان.

ويمكن القول أيضاً أن الفساد يعني غياب الديمقراطية والحكم الرشيد مما يعني موت حقوق الانسان، فالفساد ينتج إنشاء شبكات إجرامية تعمل على نشر انتهاكات حقوق الإنسان، التي بدورها تلحق أبلغ الأذى بالفقراء والمهمشين. فعلى الرغم من أن الفساد ينتهك حقوق كل الافراد الذين يتأثرون به عامة إلا ان هذا الأثر يتعاظم ويأخذ مكانه خاصة عندما يكون هؤلاء الافراد من الفئات المهمشة والأكثر عرضة للانتهاك والمخاطر، مثل الأطفال والنساء والعمال المهاجرين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين والسجناء والفقراء.

لقد آن الأوان للنظر لقضايا حقوق الإنسان وانتشار الفساد الكبير منه والصغير نظرة إنسانية وسياسية شاملة بمقاربات جديدة وخلاقة تهدف إلى زيادة كرامة الإنسان وإحقاق حقوقه كما ورد في المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيز النزاهة والمساءلة والحاكمية الرشيدة كما ورد في المادة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن ثم يجب على الدول العربية تبني تشريعات وطنية تهدف للحد من ظاهرة الفساد، والسماح لمنظمات المجتمع المدني للعب دور أكبر في تنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى مكافحة الفساد.